The Impact of Economic Diversification on Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia

Fahim Omar Fahim Ayed
College of Law - University of Dar Al Uloom

F.ayed@dau.edu.sa

Received Date: 20/1/2025. Accepted Date: 23/2/2025. Publication Date: 20/6/2025.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia has created the economic climate, diversified its economy, encouraged the private sector and worked to increase its contribution to the economic field, and established many incentives and guarantees to increase foreign direct investment flows. The study was divided into three main sections, preceded by an introduction and followed by results and recommendations. The first section dealt with the nature of economic diversification, its types, justifications, and goals in two topics. The first topic is entitled defining economic diversification and its types. The second topic is about the goals and justifications for economic diversification, and then the second topic is about the nature of foreign investment, its types, goals, and importance in light of Vision 2030. The first topic was entitled the concept of foreign investment, its types and objectives, the second topic was the incentives and obstacles to foreign investment in light of Vision 2030, and the third topic dealt with the impact of economic diversification on the development of foreign investment in Saudi

Arabia. In two demands, the first entitled the relationship of foreign investment to economic diversification and the Public Investment Fund, and the second demand to increase economic diversification and develop the volume of foreign investment in Saudi Arabia.
Keywords: Economic diversification, Foreign Direct Investment, Net

أثر التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

فهيم عمر فهيم عايد *
كلية الحقوق - جامعة دار العلوم
F.ayed@dau.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2025/1/20. تاريخ القبول: 2025/2/23. تاريخ النشر: 2025/6/20.

المستخلص

قامت المملكة العربية السعودية بتهيئة المناخ الاقتصادي وتنويع اقتصادها وتشجيع القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهماته في المجال الاقتصادي ووضع الكثير من الحوافز والضمانات لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية تسبقها مقدمة وتعقبها نتائج وتوصيات، تناول المبحث الأول ماهية التنويع الاقتصادي أنواعه ومبرراته وأهدافه في مطلبين، المطلب الأول بعنوان تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه. والمطلب الثاني عن أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي ثم المبحث الثاني ماهية الاستثمار الأجنبي أنواعه وأهدافه وأهميته في ظل رؤية 2030.حيث كان المطلب الأول بعنوان مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأهدافه، والمطلب الثاني حوافز ومعوقات الاستثمار الأجنبي في ظل رؤية 2030، والمبحث الثالث تناول أثر التنويع الاقتصادي على تطور الاستثمار الأجنبي في السعودية. في مطلبين الأول بعنوان علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنويع الاقتصادي وصندوق الاستثمارات العامة.، والمطلب الثاني زيادة التنويع الاقتصادي وتطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي تدفقات الاستثمار

* أستاذ مساعد دكتور

المقدمة
Introduction

تعد سياسة التنويع الاقتصادي واحدة من أهم السياسات التي تستهدف عملية التنمية الاقتصادية

ولا يوجد اقتصاد في العالم لا يشجع على القيام بالتنويع الاقتصادي من خلال سن التشريعات ووضع ضمانات وحوافز لغرض جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDIكأحد مرتكزات العولمة الاقتصادية (Economic Globalization) لما يحققه من فوائد كثيرة في مجال خلق فرص العمالة ونقل التكنولوجيا وأصبح من أهم أدوات التمويل(Financing Tools) حيث قامت السعودية بوضع حوافز وضمانات للاستثمار الأجنبي من خلال زيادة فرص التنويع الاقتصادي وصندوق الاستثمارات العامة، مما أدى لزيادة قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تكوين رأس المال الثابت، قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قيمة ملكية المستثمرين الأجانب، تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2016 حتى نهاية عام 2023.

مشكلة البحث: Research Problem

يتمثل جوهر المشكلة في الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط وعدم استقرا أسعار النفط نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية مما يهدد الاقتصاد بعدم الاستقرار، الأمر الذي يستوجب التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي لما له من آثار إيجابية على الاقتصاد السعودي.

أهداف البحث: Research Objectives

1. التعرف على ماهية التنويع الاقتصادي، وأنواعه، وأهميته، وضروراته.
2. التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأهدافه.
3. بيان حوافز وتحديات الاستثمار الأجنبي في ضوء رؤية المملكة 2030.
4. بيان علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنويع الاقتصادي.
5. بيان تطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية.

منهج البحث: Research Methodology

يعتمد الباحث على أسلوب المنهج التحليلي والاستقرائي فكلاهما يتفقان مع البحث العلمي في مجال هذا البحث.

خطة البحث: Research Plan

- مقدمة.
- المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.
- المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه.
- الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي
- الفرع الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي
- المطلب الثاني: أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي في السعودية
- الفرع الأول: أهداف التنويع الاقتصادي في السعودية
- الفرع الثاني: مبررات التنويع الاقتصادي في السعودية
- المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي.
- المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأهدافه.
- الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي
- الفرع الثاني: أنوع الاستثمار الأجنبي
- الفرع الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي
- المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي في ظل رؤية 2030.
- الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي في السعودية
- الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي في السعودية
- المبحث الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على تطور الاستثمار الأجنبي في السعودية.
- المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنويع الاقتصادي وصندوق الاستثمارات العامة.
- الفرع الأول: تعريف وصندوق الاستثمارات العامة.
- الفرع الثاني: أهمية صندوق الاستثمارات العامة في التنويع الاقتصادي.
- المطلب الثاني: زيادة التنويع الاقتصادي وتطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية.
- الفرع الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية.
- الفرع الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في السعودية.
- الخاتمة: النتائج، والتوصيات)
- المراجع.

المبحث الأول
ماهية التنويع الاقتصادي
The Nature of Economic Diversification

إن التنويع الاقتصادي يعد ضرورة حتمية لكافة الدول لما له من آثار إيجابية وسوف نتناول في هذا المبحث تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه من خلال المطلب الأول ثم نتعرف على أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي في السعودية في المطلب الثاني على النحو التالي.

المطلب الأول
تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه
The First Requirement
Definition of Economic Diversification and Its Type

التنويع اسم والمصدر نوع والمعنى عمل على تنويع الأسئلة أي جعلها متنوعة من كل فن وعلم وعندما تكون (نوع) فعل فهي ينوع، تنويعاً، فهو منوع والمفعول منوع، نوع الأشياء أي صنفها وجعلها أنواعاً والتنويع في المعجم العربي هو استراتيجية استثمارية يوزع من خلالها الفرد أمواله المتاحة للاستثمار على أسواق أو أوراق مالية مختلفة بحسب حماية المحفظة الاستثمارية للفرد في حال تراجعت العوائد المتحققة من أحد القطاعات أو الأوراق المالية المختارة.

الفرع الأول تعريف التنويع الاقتصادي
Definition of Economic Diversification

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة. وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. ويمكن أن يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل بينما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. ويعرف التنويع بشكل عام على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد – النفط- والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع إنتاجي.كما يعرف **التنويع الاقتصادي** على أنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية متنوعة، تساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط بما يعني الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في

الناتج المحلي الإجمالي مقابل الزيادة في مساهمة القطاعات غير النفطية، لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستقرة وتقليص حجم المخاطر من الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد.

تعريف منظمة الإسكوا للتنويع الاقتصادي في البلدان العربية عندما عقدت ندوة حول التنويع الاقتصادي في العالم العربي عام 2001م. وأسهمت معظم تلك الدراسات بتوصيف التنويع الاقتصادي، وتتبع إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، و أن تحقيق التنويع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية. إذ يجب وأن يتوافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة وإجمالي تكوين رأس المال. وذلك انطلاقاً من كون **التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة** الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

ويرى الباحث أن التنويع الاقتصادي هو تنويع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي
Types of Economic Diversification

للتنويع الاقتصادي عده أنواع وهي:

- **التنويع الأفقي (Horizontal Diversification)** وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك لخلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.
- **التنويع الرأسي (Vertical Diversification)** وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنويع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويهدف الى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.
- **التنويع الجانبي (Lateral Diversification)** هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد لإنتاج منتجات جديدة ليس لها علاقة بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقاً جديدة.
- **التنويع الشامل (Comprehensives Diversification)** هو السعي من خلال المؤسسات الإنتاجية لزيادة تشكيلة منتجاتها الحالية والعمل على كسب أسواق جديدة.

- **التنويع الجغرافي (Geographic Diversification)** هو الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة لتصدير المنتجات والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.
- **التنويع المالي (Financial Diversification)** هو الذي يهدف إلى الحد من أخطار الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية لصعوبة أن تخسر في وقت واحد كما يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد تتعرض له مناطق معينة.

المطلب الثاني
أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي في السعودية
Objectives and Justifications for Economics Diversification in Saudi Arabia

إن التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط أو عدم استقرار الأسعار، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة هذا الوضع الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط على تمويل نفقاتها كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية وبعض بلدان الخليج العربي، التنويع الاقتصادي هو عملية تحول هيكلي في الاقتصاد يهدف إلى تقليل اعتماده على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات الاقتصادية، مثل النفط أو الزراعة، ويعزز الاعتماد على مجموعة متنوعة من القطاعات. يعد التنويع الاقتصادي أحد الأدوات الحيوية التي يمكن أن تساعد الدول في تعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل. سوف نتناول هذا المطلب في فرعين كالآتي:

الفرع الأول: أهداف التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
Economic Diversification Goals in the Kingdom Of Saudi Arabia

1- تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية (كالنفط، الغاز) أو سلعة زراعية (كالبن، الرز).. الخ، فإن أي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي، وعلى العكس من ذلك فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من المخاطر من الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد.

2- تنويع مصادر الدخل وبالتالي عدم الحاجة لزيادة الصادرات النفطية والذي يؤدي لارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً بالعملة الأجنبية مما يؤثر على ارتفاع أسعار السلع المحلية، ويؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وبالتالي **ينخفض**

الطلب على السلع المحلية ويرتفع بالنسبة للسلع الأجنبية. أما عندما **تتنوع الصادرات،** فإن أخطار انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، ويساهم في ارتفاع معدل التبادل التجاري. وهذا ما يؤكد العلاقة الإيجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي.

3- تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يقلص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

4- التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة.

5- خلق قطاعاً تجارياً خارجياً أكثر استقراراً فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول النفطية تستورد كل شيء باستثناء النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حال حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات.

- المساهمة في استيعاب رأس المال البشري (العمالة) وزيادة إنتاجيته على العكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ولا يحتاج إلا عدد محدود من العمالة (المتخصصة) غالباً ما تكون من خارج الدولة، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي له دور مهم في توفير فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاعات الاقتصادية المتنوعة والحد من البطالة. كما أن القطاع النفطي تكون درجة إسهامه في الأيدي العاملة منخفضة نسبياً في البلدان النامية، بينما تكون مساهمة هذا القطاع هي الأعلى نسبياً من باقي القطاعات الأخرى.

الفرع الثاني: مبررات التنويع الاقتصادي في السعودية
Justifications for Economic Diversification in Saudi Arabia

للتنويع الاقتصادي في السعودية عده مبررات فضلاً عن الأهداف السابق الإشارة لها تتمثل في النقاط التالية:

1- يسهم التنويع في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي.

2- تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، التي تعد من النتائج التي يفرزها التنويع الاقتصادي وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وتفسر العلاقات المتبادلة في نمو مختلف القطاعات بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة والوفورات الخارجية، وتعتبر الوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة للتنويع الاقتصادي، فالوفورات الداخلية تنشئ أثراً ترابطياً بحيث يعتبر كل قطاع مصدراً لإمداد القطاعات الأخرى بما يحتاجه من منتجات وبالتالي يوفر سوقاً لهذه المنتجات، في حين تنطوي فكرة التكامل على أن كل قطاع يعتمد في نموه على القطاعات الأخرى، حيث تعتمد الصناعة مثلاً على الزراعة في تزويدها بالمواد الخام وغيرها وتعتمد الزراعة بدورها على الصناعة في مدها بالأسمدة والمعدات، أما أثر الوفورات الخارجية فهو أن نمو قطاع معين قد يحدث أثراً جيداً خارج نطاق ذلك القطاع أو الصناعة وقد يكون هذا الأثر في انخفاض تكلفة الإنتاج أو في توسيع نطاق سوق الإنتاج.

3- يساهم في توفير الأمن الغذائي والتي يحتاجها البلد دائماً، خاصة في الحالات الطارئة والحروب وما تتعرض له العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية.

4- تحفيز المشاريع وتنمية القطاع الخاص، تنمية وتطوير الإنتاجية، بناء قدرات الابتكار والاكتشاف، تعزيز الاندماج الإقليمي والعالمي، إعداد سياسة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي، كما أن الموارد النفطية تعتبر من الموارد الناضبة (غير المتجددة) مما يؤكد أهمية تنويع مصادر الدخل فضلاً عن النفط.

نستنتج مما سبق أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادرات والإنتاج ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات الخارجية وذلك من خلال امتصاص الآثار السلبية لتغييرات أسعار النفط والتي غالباً ما تشهد تقلبات متكررة في فترات زمنية قصيرة وفقاً للتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية.

المبحث الثاني
ماهية الاستثمار الأجنبي
The Nature of Foreign Investment

للاستثمار الأجنبي أهداف كثيرة وقبل التعرف على أهداف وأنواع الاستثمار الأجنبي يقتضي الأمر التعرض أولاً لتعريفات الاستثمار الأجنبي في اللغة، التشريع، وعلى ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول بعنون تعريف وأنواع الاستثمار الأجنبي وأهدافه، والمطلب الثاني بعنوان حوافـز وضمانات الاستثـمـار الأجنبي في ظل رؤية 2030 بالسعودية على النحو التالي.

المطلب الأول
تعريف ومفهوم الاستثمار الأجنبي وأنوعه وأهدافه
Definition and Concept of Foreign Investment, Its Types and Objectives

للاستثمار الأجنبي أنواع كثيرة كما أن له أهداف عديده ومتنوعة وقبل أن نتعرف عليها سوف نتناول تعريف الاستثمار الأجنبي في الفرع الأول، الفرع الثاني أنواع الاستثمار الأجنبي ثم نتناول أهداف الاستثمار الأجنبي في الفرع الثالث على النحو التالي.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي
Definition and Concept of Foreign Investment

تعريف الاستثمار في اللغة: استثمار اسم والمصدر استثمر من الثمر والجمع استثمارات، ويقال على المال يرغب الشخص في استثمار أمواله أي الانتفاع بها في عمل ما بمعنى استغلالها.

وقد ورد تعريف للاستثمار الأجنبي في النظام السعوديالصادر بالمرسوم الملكي رقم م/1 بتاريخ 1421/1/5هـ الاستثمار الأجنبي في المادة الأولى منه حيث نصت على "..... هـ-**المستثمر الأجنبي**: الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية.

الاستثمار الأجنبي: توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا القانون.

كما عرف **مشروع قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في المملكة** العربية السعودية الاستثمار الأجنبي فنصت المادة الأولى منه على: "... المستثمر: أي شخص طبيعي أو اعتباري يستثمر في المملكة العربية السعودية.

المستثمر المحلي:

1. كل شخص طبيعي يحمل الجنسية العربية السعودية أو يعامل معاملة مماثلة للمواطن السعودي بموجب القوانين أو القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء.
2. كل شخص اعتباري مؤسس في المملكة يكون مالكوه من الأشخاص الطبيعيين الحاملين للجنسية العربية السعودية.

المستثمر الأجنبي: كل مستثمر في المملكة لا يعد مستثمراً محلياً.

الاستثمار: توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له طبقاً لهذا القانون في الدول المعنية.

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في الفقه:

هو **الاستثمار الحقيقي** المنتج في الدولة **المضيفة**، ويتم ذلك بنقل المال النقدي، أو العيني، أو التقنية التكنولوجية، أو الخبرات العملية والفنية، للمساهمة في زيادة الإنتاج الحقيقي من الخدمات والسلع، وتحقيق التقدم العلمي، وتنمية الخبرة العملية والفنية.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الاستثمار الأجنبي هو كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أم أجنبية.

بينما يذهب البعض الآخر' إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو إنشائية، أو زراعية، أو خدمية، وحافز الربح هو المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويرى تعريف آخر أن **الاستثمار الأجنبي المباشر** foreign direct investment هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مُقيم، يشار إليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة.

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أحد أبرز الموضوعات الرئيسة التي تحظى باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري كمؤسسات Standard & Poor's, Moody's، حيث تلاحظ في السنوات الأخيرة من القرن الماضي تزايد حدة المنافسة من جانب كل الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية للحصول على المزايا المرتقبة. وثمة فرق بين الاستثمار الأجنبي والمحلي ويتضح ذلك في تعريف كل منهما كما يلي.

الاستثمار المحلي: هو الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية الدولة المحتضنة لهذه الاستثمارات سواء كانوا أفراداً أم شركات وسواء تم العمل عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص.

والاستثمار الأجنبي: هو كل استثمار خارج حدود دولة المستثمرين وبهذا يعد استثماراً أجنبياً للدول المستثمر فيها. والاستثمار الأجنبي قد يكون في دولة واحدة، أو في مجموعة من الدول، بواسطة شركة أو حتى أفراد. لذا يلزم في الاستثمار الأجنبي أن يكون هناك انتقال عبر حدود الدول المختلفة للشركات أو لرؤوس الأموال الاستثمارية أو التكنولوجيا وكافة الموارد الاقتصادية الأخرى بهدف تعظيم الأرباح وتحقيق المنافع الناتجة عن تلك الاستثمارات.

يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي باعتباره وسيلة فعالة لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
Types of Foreign Direct Investment

يمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً متعددة، كتملك أصول في مشروع قائم أو إنشاء مشروع جديد بالكامل أو تطوير مشروع قائم في دولة معينة، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة أو من خلال عمليات الدمج مع مشروع قائم. ويتسم هذا المفهوم بالشمولية. وتختلف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي.

الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي: عندما تدخل شركة أجنبية في السوق المحلية لإنتاج سلع وسيطة تستخدم في إنتاج المنتجات النهائية التي تنتجها، وذلك بهدف تخفيض التكلفة خصوصاً عندما تستخدم المواد الأولية بالدولة المضيفة.

الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: عندما تقوم شركة أجنبية بالدخول للسوق المحلية لإنتاج نفس السلعة التي تنتجها في موطنها الأصلي. لزيادة نشاطها بالأسواق الجديدة. حينما توجد عوائق تجارية أمام الشركة في دخول هذه الأسواق.

الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الاستحواذ والاقتناء: عندما تنتقل ملكية منشأة محلية تعمل إلى مستثمر أجنبي، ولا يترتب على هذا خلق الوظائف ولا رفع للطاقة الإنتاجية ويكون الهدف تخفيض النفقات المطلوبة مثل نفقات استخراج الرخص والتصاريح وإنشاء مباني جديدة وشراء المعدات.

الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاريع الجديدة: عندما تبدأ شركة أجنبية بمشروع جديد. وهذا النوع من الاستثمار مفيد جداً للدولة المستضيفة لأنه غالباً ما يجلب التقنية والتكنولوجيا ويخلق فرص عمل ويعظم القدرة الإنتاجية.

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي Objectives of foreign investment

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في أغلب الاقتصاديات النامية، ومن ضمنها الدول العربية التي يعاني الكثير منها من عجز في الحساب الجاري أو وجود فجوة تقنية أو مستوى ضعيف من الإنتاجية ومن نطاق ضيق للسوق المحلي.

ويرجع تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأسباب التالية:

1. الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، والتي تهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار، وتطبيق برامج الخصخصة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
2. التكتلات الاقتصادية التي تتميز بسياسات تجارية واستثمارية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء مما يؤدي إلى فرض قيود على تدفق الاستثمار إلى الدول غير الأعضاء.
3. يعد الاستثمار الأجنبي المحرك الأساسي لعملية التصدير، حيث إن توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية يساعد على وجود قطاع صناعي تصديري قوي ويزيد من التدفقات الاستثمارية والعملة الأجنبية ويقلل من حده العجز في ميزان المدفوعات.
4. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة كما يعد من أهم الدعائم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين الدولة المضيفة ودول العالم.
5. الاستثمار الأجنبي المباشر يسد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية وهي:

يسد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة. ، الفجوة التكنولوجية.، فجوة النقد الأجنبي. ، الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.، المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المضيفة، إيجاد أسواق للتصدير تساعد في تُنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.، يساهم في إيجاد مجموعة من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدول المضيفة مثل: زيادة رأس المال الاجتماعي "البنية الأساسية" من خلال ما يقوم به المستثمر من رصف للطرق وتوصيل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، نقل التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها دور مهم في تنمية الاقتصاد من خلال إتاحة رأس المال اللازم لسد فجوتي الموارد المحلية والخارجية، ونقل التقنية والتكنولوجيا والخبرات الإدارية والعلمية الحديثة، وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية، وتنمية الموارد المحلية والنفاذ لأسواق التصدير الخارجية' والتي تعد عناصر لازمة وضرورية لتنمية اقتصاديات الدول.

المطلب الثاني
حوافـز وضمانات الاستثـمـار الأجنبي في ظل رؤية 2030 بالسعودية
Incentives and Guarantees for Foreign Investment In Light Of Vision 2030 in Saudi Arabia

تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي تبذل الكثير من الجهود لتحسين بيئتها الاستثمارية، رغبة في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونقل التقنية والتكنولوجيا الحديثة في التصنيع وتوطينها، واستقطاب الخبرات العلمية والفنية والتقنية والإدارية، والاستفادة من التقدم العلمي لتحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على زيادة إيرادات الدولة غير النفطية.

وحرصت المملكة العربية السعودية على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي. لذا عملت على تقرير العديد من المزايا والحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب

الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي في السعودية
Incentives for Foreign Investment in Saudi Arabia

تتمثل الحوافز التي تساعد بشكل فعال على تدفق وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النقاط التالية.

1- تحديث الأنظمة: إن تطوير وتحديث نظام الاستثمار الأجنبي في السعودية جعلها مكاناً مناسباً للاستثمار بما لديها من عوامل التحفيز التي من أهمها العمل على التطوير التشريعي لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في انظام السعودي فقد تحول اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد مغلق وغير متنوع، إلى اقتصاد مفتوح ومتنوع ومرن، لإيمان المملكة واهتمامها بالاستثمار وفوائده وخصوصاً الاستثمار الأجنبي. ومر تنظيم الاستثمار الأجنبي في المملكة بخمس مراحل كان آخرها النظام الحالي للاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/1 بتاريخ 1421/1/5هـ الموافق 2000/4/10م.

ثم الإستراتيجية الوطنية للاستثمار والمبنية على أربع ركائز رئيسية تشمل: فرص الاستثمار، المستثمرون، التمويل، والقدرة التنافسية والممكنات الاستثمارية لتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة عن طريق الاستفادة من القدرات الاستثمارية بالمملكة والصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (134) بتاريخ 1443/2/28هـ، والتي تضمنت مبادرة إعداد قانون متكامل ينظم الاستثمار الأجنبي يتوافق مع رؤية

المملكة (2030) ومستهدفات الإستراتيجية الوطنية للاستثمار وأفضل الممارسات الدولية ليحل محل قانون الاستثمار الأجنبي الحالي.
وجاري العمل حالياً على مشروع نظام الاستثمار الجديد، حيث تم إعداده ليكون محل نظام الاستثمار الأجنبي القائم ليتوافق مع رؤية المملكة (2030) ومستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي وحفظ حقوق المستثمرين. حيث يتضمن مشروع النظام الجديد توفير الضمانات القانونية للمستثمر الأجنبي في المملكة.

2- الحوافز الماليـة:

- إعفاء الدخل الفردي من الضرائب والضرائب على الشركات.
- إمكانية ترحيل الخسائر في بيان الميزانية العمومية لأجل غير مسمى.
- للمستثمرين الأجانب الحق في الاستفادة من البرامج المالية الإقليمية والدولية منها، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، برامج تمويل التجارة العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، البنك الإسلامي للتنمية، تيسير استقدام العمالة.

3- تحفيز المناطق الاقتصادية الخاصة:

أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج المنطقة الاقتصادية الخاصة (SEZ) لتحفيز التدفقات الاستثمارية في القطاعات غير النفطية. تشمل القطاعات التي يتم النظر فيها التقنية والخدمات اللوجستية والسياحة. وتعتزم المناطق الاقتصادية الخاصة تقديم مزايا ضريبية ومزايا الزكاة والرسوم الجمركية والحوافز وتيسير الترخيص للمستثمرين الدوليين. ولتحقيق هذا الهدف، عملت هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة بشكل فعال مع مكتب الإدارة الإستراتيجية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الاستثمار، ومجلس شؤون التنمية الاقتصادية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج التنمية الصناعية الوطنية والخدمات اللوجستية وسلطات التنمية الإقليمية المحلية لتحديد وتطوير العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في جميع أنحاء المملكة.

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي في السعودية
Guarantees for Foreign Investment in Saudi Arabia

يسعى المستثمر الأجنبي دائماً للبحث عن البيئة الاستثمارية التي توفر له الضمانات الكافية وقد قامت المملكة العربية السعودية بتوفير الكثير من الضمانات والتي تتمثل في الآتي.

1. ضمان حماية الملكية:

توفير حماية الملكية الخاصة من نزع الملكية فلا يمكن نزع الملكية الخاصة للمستثمر الأجنبي إلا للمنفعة العامة وبحكم قضائي ومقابل تعويض عادل، ويجب توافر عدد من الضوابط أهمها أن يكون الباعث لنزع الملكية الخاصة هو تنفيذ مشروع معتمد في ميزانية الدولة. ومع ذلك يجوز تعويض المستثمر الأجنبي حتى ولو لم يتوافر هذا الضابط. وتهدف وزارة الاستثمار من إصدار مشروع قانون الاستثمار تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة وتطوير التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز تنافسيتها لتحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي الهادفة لتحقيق تطلعات رؤية المملكة (2030)، ومواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية التجارية والاقتصادية والاستثمارية. وإحداث تغيير جذري في البيئة الاستثمارية الأجنبية للمملكة لجعلها أكثر تنافسية وجاذبية للمستثمرين الأجانب.

2. **عدم المصادرة:**

المادة الرابعة تضمنت الضمانات والحقوق التي يكفلها المشروع للمستثمرين الأجانب، ومن أهمها ضمان حرية إدارة المشروع، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وضمان عدم المصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة جزئياً أو كلياً إلا بحكم قضائي نهائي وبشرط توافر المنفعة العامة والمقابل العادل، وأوضحت المادة السادسة الممكنات الاستثمارية التي سوف تمنح للمستثمرين الأجانب لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنميتها وأحكام منح تلك الممكنات على أن يبنى هذا على أسس موضوعية دون تمييز.

3. **التحكيم لتسوية المنازعات:**

إن وجود قانون فعال للاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد من أهم عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي في كل الدول حيث يساهم في إيجاد مناخ ملائم لذا نصت كثير من الدول في قوانينها الداخلية على تنظيم لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد حددت المادة العاشرة طرق تسوية المنازعات سواء كانت هذه المنازعات بين المستثمرين الأجانب والجهات المختصة أو بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين الوطنيين، وتعزيز اللجوء للوسائل البديلة لحل المنازعات لإن المستثمرون الأجانب يفضلونه على غيره من وسائل تسوية المنازعات. وقد أعلنت الهيئة العامة للاستثمار عن مشروع قانون الاستثمار الجديد وطرحته للمناقشة مع مجتمع الأعمال داخل المملكة وصولاً إلى أفضل صيغة له، وما زال مشروع قانون الاستثمار الجديد هذا تحت الإعداد ولم يصدر بعد.

4. **التنظيم الإداري:**

تعد الإجراءات الإدارية المعلقة بالاستثمار الأجنبي من المحددات الأساسية التي يقع عليها عبء نجاح أو فشل جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيزه، ومنها سرعة إصدار تراخيص وتصاريح الأعمال والإجراءات البنكية والموافقات الإدارية والسجل التجاري والتخليص الجمركي، ووضوح هذه الإجراءات وشفافية تطبيقها في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مهم على جذبه، نظراً لتأثيرها على تيسير عمل تلك الاستثمارات وتكلفة معاملاتها وعلى زيادة أو تقليل درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين الأجانب. كما يجب إتاحة الشفافية في الحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي بشكل تفصيلي واضح ودقيق وفي الوقت المناسب وأن تكون الإجراءات الإدارية محددة وواضحة بدقة. وقد تأسست الهيئة العامة للاستثمار السعودي عام 2006 لتقديم العون للمستثمرين الأجانب، والتعجيل بتقديم الطلبات وتسجيل المشروعات وإنهاء الإجراءات التنظيمية مع إصدار الموافقة على طلبات الاستثمار الأجنبي خلال ثلاثين يوماً من تقديم الطلبات إلى الهيئة العامة للاستثمار السعودي. وأيضا العمل على كفالة المساواة في المزايا والحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب. منها تمليك المستثمرين الأجانب 100% من أرض المشروع. ولا توجد قيود على إعادة تحويل رأس المال مع إمكانية كفالة الموظفين الأجانب من طرف المستثمر الأجنبي.

5. **الحماية القانونية:**

تعد الحماية القانونية من أهم عناصر تهيئة المناخ الاستثماري الأجنبي داخل الدولة، فهي المعيار الأمثل الذي يمكن المستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية من بناء توقعاتهم تبعاً لما قد يتوفر لهم من ضمانات قانونية.

فكلما كان هناك قانون واحد للاستثمار الأجنبي ويتسم بالدقة والوضوح ولا يتضارب مع باقي القوانين الأخرى ذات الصلة كلما أتى بالضمانات الكافية مثل عدم التأميم أو المصادرة وخلافه وضمان الحرية الكاملة في تحويل الأرباح لظهر سيكون لذلك أثر فعال لتحفيز المستثمرين الأجانب كما يجب العمل على الاستقرار القانوني وعدم خضوع المستثمر لقوانين مفاجئة تربك بحساباته الاستثمارية والاقتصادية، ومراعاه عدم الجمود والبعد عن التطوير القانوني لمواكبة أحدث القوانين الدولية والقدرة على تطبيقه تطبيقاً سليماً.

المبحث الثالث

أثر التنويع الاقتصادي على تطور الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

The Impact of Economic Diversification on the Development of Foreign Investment in the Kingdom of Saudi Arabia

إن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر تُشير إلى نجاح السياسات الاستثمارية الهادفة لجذب الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية. حيث تشير تقديرات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمنهجية الجديدة أنها تسعى نحو تحسين جودة وشفافية البيانات بما يدعم تطوير منظومة الاستثمار لتنويع الاقتصاد بما يعني وجود علاقة ارتباط بين منظومة الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي. وتتبنى المنهجية المحدثة والإحصاءات أعلى معايير الدقة والموثوقية والموضحة في دليل ميزان المدفوعات وبيان وضع الاستثمار الدولي لدى صندوق النقد الدولي. وتستند المنهجية على دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركات من حيث حقوق الملكية وكذلك المديونيات والمستحقات بين الشركة المقيمة والشركات الزميلة والشقيقة والشركات الأم بالخارج من حيث الأرصدة الدائنة، والمدينة، والقروض، والتوزيعات. بما يكون داعماً للإحصاءات التي تشير لتطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية. ووفقا لأحد التقارير فإن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الـ 10 على مستوى مجموعة الـ 20 من حيث صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمرتبة الـ 16 من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس العام. وسنتناول في المطلب الأول من هذا المبحث علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنويع الاقتصادي وصندوق الاستثمارات العامة كونه الذراع الأساسي للاستثمار في المملكة العربية السعودية ثم نتعرف على تطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية نتيجة زيادة فرص التنويع الاقتصادي في المطلب الثاني على النحو التالي.

المطلب الأول

علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنويع الاقتصادي وصندوق الاستثمارات العامة

The Relationship of Foreign Investment to Economic Diversification and the Public Investment Fund

تؤدي الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمات إلى نمو سلاسل القيمة، وتنويع مجالات النمو الجديدة، وتطوير قطاعات جديدة للاستثمارات اللاحقة التي تستمر في تقديم عائد أعلى على رأس المال. بينما الاستثمار في المشاريع الراكدة ليس لها قيمة مضافة لتنويع الاقتصاد، ولن تؤدي لتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

الفرع الأول: تعريف صندوق الاستثمارات العامة
Definition of Public Investment Fund

صندوق الاستثمارات العامة هو صندوق الثروة السيادية للمملكة العربية السعودية. تأسس عام 1971، ويتمثل دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة وتنويع مصادر الدخل. من خلال الاستثمار في مختلف القطاعات داخل المملكة، مثل البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

وتنويع مصادر الإيرادات. وتحقيق عوائد مجزية على المدى الطويل. حيث يؤدي الصندوق دوراً محورياً في تحقيق أهداف رؤية 2030، وهي خطة طموحة تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتحقيق التنمية المستدامة.

وحيث يستلزم نهج الاستثمار في المملكة العربية السعودية زيادة استثمارات القطاع الخاص عبر المشاركة في خلق القيمة، وذلك من خلال توفير رأس المال لفرص الاستثمار التحويلية. ولهذا فقد تم تفويض صندوق الاستثمارات العامة ليس فقط لتصور وطرح المشاريع، ولكن أيضاً للعمل مع القطاع الخاص لضمان قابلية المشروع للتمويل وتحقيق الجدوى الاقتصادية منه. فضلاً عن المشاريع الكبيرة والضخمة. وتضع رؤية 2030 صندوق الاستثمارات العامة كذراع استثماري يساهم في قيادة التنويع الاقتصادي في المملكة حيث إن المحور الثاني من الرؤية هو اقتصاد مزدهر يتفرع عنه الهدف الاستراتيجي الثالث وهو تنمية وتنويع الاقتصاد وتم تقسيم أهداف الرؤية الستة إلى 27 هدف في المستوى الثاني ومنها الهدف الرابع 3.4 وهو تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة وتعزيز دوره كمحرك للتنويع الاقتصادي في المملكة.

الفرع الثاني: أهمية الصندوق في التنويع الاقتصادي

- **قدرة استثمارية كبيرة واسعة النطاق:** يتطلب تطوير المشاريع الصناعية الضخمة في المملكة العربية السعودية التزامات مالية على المدى الطويل والتي تتطلب ميزانية عمومية كبيرة من صندوق ثروة سيادي كصندوق الاستثمارات العامة. مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمشغلين العالميين وحشد الخبرات في القطاع الخاص.
- **ضبط الميزانية الرأسمالية:** يوفر نهج الاستثمار لصندوق الاستثمارات العامة الانضباط وآلية تسمح بإجراء تقييم محكم لحالة وقرارات توظيف الاستثمار. حيث يعد الانضباط في إعداد الميزانية الرأسمالية عاملاً ضرورياً لتحليل الاستثمارات عبر القطاعات الاقتصادية لضمان العوائد على مستوى الاقتصاد الكلي بما فيها النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتوافق صندوق الاستثمارات العامة كعامل محفز للنمو مع تطلعات المملكة العربية السعودية وسياساتها على جبهتين.

الصعيد المحلي: تدعم إستراتيجية الاستثمار لصندوق الاستثمارات العامة التنمية الوطنية، وتخفف المخاطر من الاستثمار في القطاعات الجديدة وتوظيف الأموال في المشاريع التي تدمج الأولويات الوطنية المتعددة. كمثال برنامج شريك الذي يعد الأساس لدعم استثماري مستدام طويل المدى بمشاركة مستثمري القطاع الخاص المحليين والعالميين.

وقد أسفرت جهود صندوق الاستثمارات العامة سعي المملكة لتحقيق التنويع الاقتصادي، فقد أدى استثمار صندوق الاستثمارات العامة في شركة لوسيد إلى تحفيز الطلب على سوق السيارات الكهربائية الجديدة في المملكة مع الإعلان الأخير عن علامة CEER، وهي أول علامة تجارية سعودية تصنع السيارات الكهربائية. ستقوم CEER، وهي مشروع مشترك بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة Foxconn مع اتفاقية ترخيص مع شركة BMW، بتصميم وتصنيع سيارات السيدان الكهربائية وسيارات الدفع الرباعي في المملكة العربية السعودية لإطلاق سيارات للسوق المحلي والشرق الأوسط في عام 2025. وتتوقع CEER المساهمة بمبلغ 8 مليارات دولار في الناتج المحلي الإجمالي السعودي وخلق أكثر من 30,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2034. بينما يقوم صندوق الاستثمارات العامة بتمويل هذا المشروع، إلا أن الهدف الرئيسي هو جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل هذا الاستثمار.

كما تشير الدراسات والتقارير إلى تعاظم قيمة الأصول المدارة لصندوق الاستثمارات العامة بحوالي 2.09 تريليون ريال فقد بلغت 2.81 تريليون ريال في عام 2023 م مقارنة ب 2 تريليون ريال في عام 2022 م وتخطت بذلك المستهدف لهذا العام البالغ 2.7 تريليون ريال.

وقد تأسست في محفظة الصندوق 93 شركة في عام 2023 مقارنة ب 71 شركة في عام 2022 وعمل صندوق الاستثمارات العامة على تدشين منتدى في عام 2023 بالمشاركة مع القطاع الخاص وقدم من خلال منصة القطاع الخاص لتعزيز دور الشركات كمستثمرين وتقديم أكثر من 200 فرصة استثمارية من المنصة للمستثمر الأجنبي والمحلي بقيمة تتجاوز 20 مليار ريال.

وعلى الصعيد الدولي: يخصص صندوق الاستثمارات العامة رأس مال مخصص للاستثمارات الإستراتيجية لاكتساب التقنية وجذب المستثمرين والمشغلين ذوي الخبرة وفتح الأسواق لتعزيز أهداف التنويع الاقتصادي والاستدامة.

وفضلاً عن اعتماد المملكة على صندوق الاستثمارات العامة كذراع أساسي في التنويع الاقتصادي فقد عملت على تمكين مجموعة متخصصة من الصناديق يمكن تقسيمها إلى فئتين:

الفئة الأولى من الصناديق: صندوق التنمية الوطني(NDF) **الممكن:**

تتمثل مهمة الصندوق الرئيسية في النهوض بالأداء وتمكين صناديق التنمية المختلفة في المملكة. وتشمل هذه الصناديق صندوق التنمية الزراعية، وصندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وبنك التنمية الاجتماعية.

إن صندوق التنمية الوطني (NDF)، بصفته كياناً إشرافياً، يشارك باستمرار في التوجه الاستراتيجي وأداء المحفظة وإدارة السيولة والأداء العام لهذه الصناديق. في حين يركز صندوق الاستثمارات العامة بشكل أساسي على الاستثمارات التجارية داخل وخارج المملكة، فإن صناديق التنمية الوطنية عملت على توطيد العلاقة بين تمويل التنمية والتنويع الاقتصادي داخل المملكة.

الصندوق الوطني للبنية التحتية هو كيان متخصص مكرس لتوجيه التمويل العام لتطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية بالتعاون مع المستثمرين والمشغلين المؤسسين من القطاع الخاص. لذلك أطلقت المملكة العربية السعودية مؤخراً **صندوقاً وطنياً للبنية التحتية** مع شركة بلاكروك Blackrock لدعم المشاريع على مدى العقد المقبل بما يصل إلى 200 مليار ريـال سعـودي.

الفئة الثانية من الصناديق تشمل كيانات مخصصة لدعم أنشطة اقتصادية وتنموية محددة. وهي تشمل صندوق التنمية السياحي، والصندوق الثقافي، وصندوق الفعاليات الاستثماري. تقدم هذه المؤسسات وحسب قطاعاتها، التمويل لدعم المشاريع والأنشطة المرتبطة مباشرة بنطاق الاستثمار المباشر. في حين أن **صندوق الاستثمارات العامة** يظل من صناديق الثروة السيادية، حيث يقوم بدور المحفز لجذب رأس المال والخبرة وفتح أسواق جديدة.

إن المملكة العربية السعودية قامت بجهود كبيرة في التنويع الاقتصادي خاصة في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من الصناديق التي قدمت الدعم المباشر والفعال للمستثمرين العالميين والمحليين.

يُعد التنويع الاقتصادي أحد الأساليب الرئيسية التي تعتمدها الدول لتعزيز استدامتها الاقتصادية، وتقليل اعتمادها على قطاعات معينة، مثل النفط أو الزراعة. من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية إلى مجموعة متنوعة من القطاعات، يتم خلق بيئة اقتصادية أكثر مرونة، مما يساهم في زيادة فرص جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .(FDI) **إن**

العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة تفاعلية، حيث يسهم التنويع في جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي. **ويتحقق ذلك من خلال النقاط التالية:**

أولاً: زيادة فرص الابتكار والتطوير الصناعي:

زيادة فرص التنويع الاقتصادي، ينشأ عنها بيئة تشجع على الابتكار، وهو ما يعد عامل جذب للمستثمرين الأجانب. فالاستثمار في مجالات مثل البحث والتطوير، أو الصناعات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الرقمية، يمكن أن يُمكّن الدول من تحسين قدرتها التنافسية. وبالتوازي مع ذلك، تسهم الاستثمارات الأجنبية في هذه المجالات في تسريع وتيرة الابتكار، وتطوير الصناعات الجديدة التي تعتبر أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي.

ثانياً: زيادة السوق واتساع قاعدة المستهلكين:

تنويع الاقتصاد يؤدي إلى زيادة تنوع المنتجات والخدمات، مما يساهم في توسيع قاعدة المستهلكين. هذا التوسع يخلق فرصًا أكبر للمستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن أسواق جديدة لتوسيع أعمالهم. فمثلاً إذا نجحت دولة في تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات أو الخدمات اللوجستية، فإن هذه الصناعات تفتح أسواقًا جديدة للمنتجات والخدمات التي قد تكون جاذبة للمستثمرين الأجانب. هذه الأسواق توفر فرصًا أكبر للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى والشركات العالمية التي تسعى لدخول أسواق جديدة.

ثالثاً: تعزيز البنية التحتية تحفز الاستثمارات الأجنبية:

عند زيادة فرص التنويع الاقتصادي، تحتاج الدولة إلى تحسين بنيتها التحتية وهذا يتضمن تحسين الخدمات اللوجستية، والتعليم، والرعاية الصحية، والاتصالات. هذه البنية التحتية القوية تعد من العوامل الرئيسية التي تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يفضل المستثمرون الأجانب البيئات التي توفر لهم الدعم اللازم لاستثماراتهم.

رابعاً: تحفيز المنافسة وزيادة الكفاءة:

التنويع الاقتصادي يعزز من التنافسية بين الشركات، سواء كانت محلية أو أجنبية. هذا التنافس يساعد في تحسين كفاءة الأسواق وجعلها أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية. فعندما يكون هناك تنوع في الصناعات والأنشطة الاقتصادية، تُنشأ بيئة تتمتع بفرص تنافسية عالية، مما يعزز التطور ويدفع الشركات إلى تحسين منتجاتها وخدماتها. هذه البيئة المشجعة على الابتكار تجعل الدولة أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي، حيث يسعى المستثمرون إلى الانخراط في أسواق ذات قدرة تنافسية عالية.

خامساً: تحقيق التنمية المستدامة:

التنويع الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تعزز جاذبية الاستثمارات الأجنبية. حيث نجد الاقتصادات المتنوعة والتي تستند إلى مجالات مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والتصنيع المستدام، تسهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية. هذا النوع من التنمية يجذب الاستثمار الأجنبي التي يسعى إلى الاستثمار في أسواق ناشئة تدعم الاستدامة البيئية والاقتصادية. المستثمرون الأجانب يبحثون بشكل متزايد عن هذه الأسواق ويمثل التنويع الاقتصادي أحد العوامل التي تعزز من هذا الاتجاه.

نخلص من ذلك أن زيادة فرص التنويع الاقتصادي تؤدي إلى تحسين قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير بيئة اقتصادية مرنة ومستدامة، وخلق فرص جديدة في مجالات متنوعة. كما يعزز التنويع من استقرار الاقتصاد، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد، مما يجعل الدول أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب. في المقابل، يسهم الاستثمار الأجنبي في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا، وتحسين البنية التحتية، وتوفير رأس المال اللازم لتطوير قطاعات جديدة، مما يخلق دورة تفاعلية من النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. **إذاً العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة تفاعلية.**

المطلب الثاني

زيادة فرص التنويع الاقتصادي وتطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية

Increasing Opportunities for Economic Diversification and Developing the Volume of Foreign Investment in Saudi Arabia

توضح رؤية 2030 تصميم المملكة العربية السعودية لتصبح قوة استثمارية عالمية. فبعد مرور ست سنوات، وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية، فإن اقتصاد المملكة العربية السعودية يتميز بالمرونة ويتصدر مجال الاستثمار العالمي، ويمثل مصدر جذب للمستثمرين الدوليين.

ومن خلال الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تتضمن العديد من المبادرات الهامة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر إلى المملكة ومنها:

1. إنشاء مناطق اقتصادية خاصة ذات أنظمة وحوافز تنافسية تجذب الاستثمارات.
2. تنويع خيارات التمويل لتشمل حلول تمويل جديدة للقطاع الخاص لتعزيز تكوين رأس المال.
3. تسريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجدول أعمال برامج التخصيص من خلال جذب المستثمرين للمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في القطاعات الرئيسية مثل المياه، والصحة، والتعليم، والنقل.

4. نقل سلاسل التوريد الإستراتيجية إلى المملكة العربية السعودية والحصول على حصة سوقية في مكونات سلاسل التوريد.
5. تعزيز "استثمر في السعودية" كمنصة وطنية ومتجر شامل لربط المستثمرين بالفرص في المملكة من خلال تجميع الفرص الاستثمارية وتصنيفها، والترويج لها، وتوجيهها إلى المستثمرين من خلال التسويق الرقمي والمادي والمبادرات الإعلامية.

وسنتناول مجالات تأثير وتطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية، وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وفق تأثره بزيادة فرص التنويع الاقتصادي من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية

Development of the Volume of Foreign Investment in Saudi Arabia

1- تفوق الأداء الاستثماري على مجموعة العشرين:

يعد أداء المملكة العربية السعودية أفضل من متوسط دول مجموعة العشرين فيما يتعلق بنمو الاستثمار الأجنبي ووفقا للتقارير فإن هذه التدفقات جعلت المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الـ 10 على مستوى مجموعة الـ 20 من حيث صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمرتبة الـ 16 من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس العام. وسجل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متصاعدا خلال العام 2022 ليصل إلى 762 مليار ريال وبنسبة 16 % مقارنة بعام 2021.

2- رأس المال الثابت:

في سياق نمو الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل إجمالي تكوين رأس المال الثابت على أساس سنوي حيث وصلت نسبة النمو 8% وفقاً لتقرير البنك الدولي عن عامي 2021/2020.

مع ملاحظة أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي ونموه يؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث تواصل المملكة استثمار رأس المال في التنمية الاقتصادية، وهو ما يتجلى في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت. من منظور الإنفاق، مما أدى لارتفاع صافي الاستثمارات من خلال إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المملكة من 143,622 مليون ريـال سعودي في الربع الأول من **عام 2020** إلى 190,637 مليون ريـال سعودي في الربع الثاني من عام 2022. حيث ساهم الإنفاق الخاص بمتوسط 83% من الإجمالي، ليسجل إيجابية مستمرة ومعدلات نمو مرتفعة. ويعتبر النمو في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي محركاً أساسياً للإنفاق المحلي ومساهماً حيوياً في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في المملكة العربية السعودية حوالي 23% كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع إلى 28% في الربع الثاني من عام 2022. يمثل إنفاق القطاع الخاص مكوناً رئيسياً من مجموع إجمالي رأس المال الثابت في المملكة العربية السعودية.

3- الاستثمار الجريء:

ساهمت فرص التنويع الاقتصادي إلى تقدم المملكة العربية السعودية للمركز الأول على مستوى الشرق الأوسط في الاستثمار الجريء عن عام 2023م وفقاً للتقرير الصادر عن منصة بيانات الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة " MAGNIT" حيث بلغت حصة السعودية من إجمالي السوق في الشرق الأوسط 52% وبلغ حجم الاستثمارات التي جمعتها الشركات الناشئة في السعودية 5.25 مليار ريال سعودي، وبلغ حجم الاستثمار الجريء 1.5 مليار ريال خلال النصف الأول من 2024 وحافظت السعودية بذلك على صدارتها في منطقة الشرق الأوسط واستحوذت على النصيب الأكبر بحصة بلغت 54% من إجمالي الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويؤكد هذا الاتجاه الإيجابي على نمو الاستثمار في المراحل المبكرة ويساعد على بناء مساراً قوياً للاستثمارات في المستقبل.

4- النقل والخدمات اللوجستية:

إن طموح المملكة العربية السعودية لتصبح مركزاً عالمياً للنقل والخدمات اللوجستية **بحلول عام 2030**، هو المحفز الرئيسي وراء الإعلان الأخير لتحويل مطار الرياض (مطار الملك سلمان الدولي) إلى مركز طيران ضخم. حيث من المتوقع أن يمتد على أكثر من 57 كيلو متراً مربعاً. ويتضمن ستة مدارج متوازية للتعامل مع أكثر من 180 مليون مسافر، وخدمة 3,5 مليون طن من البضائع بحلول عام 2030، إن تصميم وحجم المطار الجديد (مطار الملك سلمان الدولي) يتوافق مع النمو السكاني في الرياض مستقبلاً، كما أنه يتوافق مع تطلعات المملكة كمركز للسياحة والنقل والخدمات اللوجستية، وتحول الرياض إلى واحدة من بين أكبر عشرة اقتصاديات مدن في العالم. يتوقع من مشروع المطار أن يستحدث أكثر من 103,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة وأن تصل مساهمته إلى ما قيمته 27 مليار ريـال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة. وفي حين أن هذا المشروع الكبير يمتاز بالاستدامة، إلا أن الشراكات والتحالفات العالمية ضرورية لنجاح المشروعات الكبرى، وأيضاً في مجال الاستثمار في النقل والخدمات اللوجستية والمناطق الاقتصادية الخاصة **مدينة الملك عبد الله الاقتصادية** (KAEC). حيث تم تصدير 228 شاحنة مجمعة محلياً في مصنع فولفو للشاحنات بالوادي الصناعي إلى أستراليا عبر ميناء الملك عبد الله. مما أدى لصعود المملكة في

مؤشر أداء موانئ الحاويات العالمية (البنك الدولي S & P Market Intelligence) إلى المركز الأول في عام 2021 بمثابة دليل على وجود أفضل الأصول اللوجستية بالعالم في المملكة العربية السعودية.

وفي ضوء اهتمام المملكة بزيادة فرص التنويع الاقتصادي في مجال النقل والخدمات اللوجستية بمشاركة الاستثمار الأجنبي فقد حققت المملكة العربية السعودية المركز 17 السابع عشر في المؤشر اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، والمركز الثامن في تصنيف (LLOYD.S) العالمي، كما حققت السعودية المركز 13 الثالث عشر في مؤشر الربط الجوي الدولي.

5- ابتكار المشاريع الجديدة: الاندماج والاستحواذ

أعلنت المملكة العربية السعودية عن العديد من المشاريع الجديدة المبتكرة التي توفر فرص تمويل دولية لمشاركة المستثمرين في بناء الدولة مع تحقيق عوائد مجزية، في عام 2021، أعلنت المملكة العربية السعودية عن 147 مشروعاً جديداً، بنسبة نمو بلغت 67% عن العام السابق، مما يشهد على قوة وكمية الفرص المتاحة، إضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عدد صفقات الاندماج والاستحواذ في المملكة العربية السعودية بنسبة 33% في عام 2021 مسجلة قيمة إجمالية قدرها 24 مليار دولار من صافي عمليات الاندماج والاستحواذ. مما يدل على تنامي اهتمام المستثمرين العالميين بالمملكة.

وتشمل قائمة المشاريع الجديدة التي تم إطلاقها من خلال مشاركة الاستثمار الأجنبي تقوم المملكة بتطوير مشاريع في **الطاقة الخضراء**، بإزالة الكربون والانتقال إلى الطاقة النظيفة مما كان دافعاً لبناء مركز **لإنتاج الهيدروجين الأخضر**، حيث تقوم المملكة العربية السعودية ببناء مشروع بقيمة 5 مليارات دولار في نيوم، باستخدام 120 محللاً كهربائياً فنتاج 650 طن من الهيدروجين يومياً بحلول عام 2026، و1,2 مليون طن سنوياً من الأمونيا الخضراء لأسواق التصدير. هذا المشروع مشترك بين NEOM، و Air Products، وأكوا باور، وهو واحد من أكبر المرافق في العالم.

6- الاستثمار الأجنبي وسوق رأس المال السعودي:

الأسواق السعودية أكثر انتشاراً لجذب المستثمرين الدوليين. ضمن التمثيل الجغرافي لسوق الأسهم الاستثمارية المدرجة العامة شاملاً كل من دول مجلس التعاون الخليجي، والمنطقة العربية، وآسيا، الأميركتين وأوروبا، فقد ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق السعودية 300% خلال خمس سنوات من 2018 حتى 2022 لتصل إلى 347.01 مليار ريال سعودي بنهاية 2022 وبما يعادل 14.2% من قيمة الأسهم الحرة في السوق الرئيسية مقارنة بإجمالي ملكية تقارب 86.86 مليار ريال عام 2018 والتي تمثل 3.77% من إجمالي قيمة الأسهم الحرة في السوق الرئيسية لذلك العام.

وارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين في السوق الرئيسية بنسبه 1877% بنهاية عام 2022 ليصل إلى 271.23 مليار ريـال سعودي مقارنة ب 134.48 مليار ريال عام 2019 وشكلت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين 78% من إجمالي استثمارات الأجانب في السوق السعودية بنهاية 2022.

الفرع الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في السعودية

Development of the Volume of Foreign Investment in Saudi Arabia

تتضمن إستراتيجية الاستثمار الوطني إطار حوكمة المشاريع شامل لتحسين بيئة الأعمال ومضاعفة حجم الاستثمار ثلاث مرات بحلول عام 2030 إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الصعيد العالمي بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة 1,6 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، مسجلة زيادة بنسبة 64% مقارنة بعام 2020 و7% فقط مقارنة بعام 2019، نظراً للانخفاض الكبير في عام 2020.

1- تدفقات الاستثمار: تشير التقارير أن زيادة فرص التنويع الاقتصادي تؤثر بشكل مباشر على جاذبية وتنافسية الاقتصاد السعودي وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية. فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة نحو 96 مليار ريال خلال العام 2023، بارتفاع قدره 16%، متجاوزاً مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار البالغ 83 مليار ريال بنسبة 16%، عند نفس المستوى المستهدف لنسبته من الناتج المحلي الإجمالي عند 2.4%.

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي للمملكة من 64 مليار ريال في العام 2022 إلى 96 مليار ريال في العام 2023 بزيادة 32 مليار ريال في مؤشر جديد على جاذبية وتنافسية الاقتصاد السعودي وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تضاعفت تقريباً 3 مرات **با**لمقارنة بين متوسط الثلاث سنوات قبل إطلاق رؤية 2030 للأعوام (2013-2015) والبالغ 43 مليار ريال، ومتوسط آخر ثلاث سنوات للأعوام (2021-2023) بعد إطلاق الاستراتيجية للاستثمار، فقد أصبح المتوسط نحو 112 مليار ريال.

طبقا لرؤية المملكة تقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية نحو 122 مليار ريـال (33 مليار دولار)، خلال عام 2022م، وهو ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015، الأمر الذي يجعل المملكة في المرتبة الـ 10 بين اقتصاديات مجموعة العشرين في العام 2022م، وتأتي هذه التدفقات بحوالي (30 مليار ريـال) (8 مليار دولار)، وتعتمد المنهجية الجديدة، التي أقرها صندوق النقد الدولي، وأشادت بها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، على تحليل القوائم المالية للوصول إلى

إحصاءات سنوية عالية الدقة، مقارنةً بالمنهجية السابقة التي كانت تعتمد على احتساب تراكم التدفقات بناء على التقديرات. وقد جاءت المنهجية الجديدة، والأرقام المحدثة للاستثمار الأجنبي المباشر، بعد حوالي 18 شهراً من العمل المشترك، بين وزارة الاستثمار، والهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، وبعد التأكد من تماشيها مع أفضل الممارسات العالمية، المتمثلة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الصادر عن صندوق النقد الدولي.

وفي إطار المنهجية الجديدة، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015 نحو 64 مليار ريـال، وعام 2016 نحو 111 مليار ريـال، وعام 2017 نحو 27 مليار ريـال، وعام 2018 نحو 71 مليار ريـال، وعام 2019 نحو 32 مليار ريـال، وعام 2020 نحو 30 مليـار ريـال، وعام 2021 نحو 100 مليار ريـال، وعام 2022 نحو 122 مليار ريـال.

ورغم تأثير جائحة "كوفيد-19"، أظهرت البيانات المُحدثة ارتفاعاً إيجابياً ومتصاعداً في رصيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة منذ إطلاق رؤية "السعودية 2030".

وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اقتصاد المملكة من قيمة 28 مليار ريال في عام 2017 حتى بلغت حوالي 122.6 مليار ريال خلال عام 2022 بارتفاع نسبته 20 % مقارنة بعام 2021 ثم زادت إلى 96 مليار ريال في عام 2023 .وعلى صعيد التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد أشارت التقارير عن انخفاضها بنسبة 60% في عام 2023 مقارنةً بعام 2017، من 24 مليار ريال في عام 2017 إلى حوالي 17.4 مليار ريال في عام 2022 ثم أصبحت 10 مليار ريال في عام 2023.

وفيما يلي تفاصيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2023.

جدول رقم (1) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - مليار ريال

السنة	الداخلة	الخارجة	صافي التدفقات
2016	110.1	27.7	82.3
2017	28.1	24.3	3.8
2018	70.3	24.8	45.5
2019	31.8	20.3	11.5
2020	29.9	23.8	6.1

2021	102.2	15.5	86.7
2022	122.6	17.4	105.2
2023	96	10	86

المصدر: من إعداد الباحث والاستعانة بالبيانات الآتية:

- الهيئة العامة للإحصاء سنوات مختلفة، وزارة الاستثمار السعودية سنوات مختلفة.

تشير البيانات بالجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في الاقتصاد السعودي في السنوات المشار إليها منذ عام 2016 حتى 2023 شهدت ارتفاعا ملحوظا عام 2016 بإجمالي تدفقات داخله بحوالي 110 مليار ريال وبلغت التدفقات الخارجة بنفس العام 27.7 مليار ريال وبذلك وصل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 82.3 مليار ريال عام 2016 وفي عام 2021 بإجمالي 102.2 مليار ريال، 122.6 مليار ريال في عام 2022 في حين انخفضت قيمة التدفقات في عام 2023 لمبلغ 96 مليار ريال بنسبة 19% مقارنة بعام 2022 في حين سجلت التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية 10 مليارات ريال في عام 2023 منخفضة بنسبة 44% مقارنة بعام 2022 ، كما تشير البيانات بالجدول إلى أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي شهد انخفاضاً في عام 2023 حيث بلغ 86 مليار ريال مقارنة 105 مليار في عام 2022 في حين كان 86.7 مليار ريال في عام 2021.

2- تطور رصيد الاستثمار الأجنبي داخل الاقتصاد السعودي:

إن زيادة فرص التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشرساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للاقتصاد السعودي وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصاد السعودي، وهذه المؤشرات ساهمت بشكل كبير في ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد السعودي.

حيث تشير التقارير إلى ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي داخل الاقتصاد السعودي بنهاية عام 2023، إلى 2408 مليارات ريال وبنسبة زيادة قدرها 12% مقارنة بعام 2022، وذلك وفقا لآخر البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي ساما.

وفيما يلي جدول يوضح تطور رصيد الاستثمار الأجنبي داخل الاقتصاد السعودي منذ بداية عام 2016 حتى نهاية عام 2023.

جدول رقم (2) تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر - مليار ريال

السنة	**القيمة (مليار ريال)**	**التغير السنوي (مليار ريال)**	**التغير**
2016	895.05	+182.36	+ 26 %

2017	1021.51	+126.45	+ 14 %
2018	1204.62	+183.11	+ 18 %
2019	1461.23	+256.61	+ 21 %
2020	1675.89	+214.66	+ 15 %
2021	2020.58	+344.69	+ 21 %
2022	2141.62	+121.04	+ 6 %
2023	2407.97	+266.35	+ 12 %

المصدر: من إعداد الباحث والاستعانة بالمصادر التالية:

- الهيئة العامة للإحصاء سنوات مختلفة، وزارة الاستثمار السعودية سنوات مختلفة، البنك المركزي السعودي، مقالات متنوعة جريدة أرقام، جريدة مال.

تشير الأرقام والبيانات بالجدول أعلاه أن رصيد الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية يتطور بنسب كبيرة خلال السنوات المذكورة حيث كان الرصيد 895.05 مليار ريال عام 2016 وارتفع إلى 1021.51 مليار ريال في عام 2017 بزيادة قدرها 126.45 مليار ريال تقدر بنسبة14%. وفي عام 2018 بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية 1204.62 مليار ريال بزيادة قدرها 183.11 مليار ريال عن عام 2017، تقدر بنسبة 18%. وسجل الرصيد 1461 مليار ريال عام 2019 بزيادة قدرها 256 مليار عن العام السابق تقدر ب 21%، وبلغ الرصيد 1675 مليار ريال عام 2020 بزيادة قدرها 214 مليار عن 2019 تقدر بنسبة 15%، وبلغ الرصيد 2020مليار ريال عام 2021 بزيادة قدرها 344 مليار عن عام 2020 بنسبة تقدر ب 21%، وبلغ الرصيد 2141مليار ريال عام 2022 بزيادة قدرها 121 مليار عن عام 2021 تقدر بنسبة 6%، في حين بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية 2407 مليار ريال مع نهاية عام 2023 بزيادة قدرها 266 مليار عن عام 2022 وبنسبة تقدر ب 12%.

الخاتمة

Conclusion

يعد **الاستثمار الأجنبي المباشر** FDI)أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في نمو الاقتصاد وتطويره. ويتمثل في تدفق الأموال من الشركات أو الأفراد الأجانب إلى الأسواق المحلية للاستثمار في مشروعات أو استثمارات جديدة، أو شراء حصص في شركات محلية.

إن زيادة فرص التنويع الاقتصادي كان لها دور فعال وحيوي في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد السعودي حيث ظهر ذلك في عده نقاط منها صافي التدفقات من خلال رأس المال الثابت، ملكية المستثمرين الأجانب في السوق السعودية،

تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد انتهى البحث إلى عده نتائج وتوصيات نشير إليها فيما يلي:

أولاً: النتائج: Results

1. التنويع الاقتصادي هو تنويع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
2. من مبررات التنويع الاقتصادي تقليص حجم المخاطر، تنويع مصادر الدخل، زيادة استيعاب العمالة، توفير الأمن الغذائي، تنمية القطاع الخاص.
3. للاستثمار الأجنبي المباشر أنواع كثيرة منها الاستثمار العمودي، الأفقي، الاستثمار عن طريق الاستحواذ، وأفضل أنواعه هي الاستثمار عن طريق المشاريع الجديدة.
4. توجد علاقة تفاعلية بين التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.
5. بلغت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المملكة العربية السعودية 190 مليار ريال في عام 2022.
6. ساهمت زيادة فرص التنويع الاقتصادي إلى تقدم السعودية للمركز الأول عل مستوى الشرق الأوسط في الاستثمار الجريء عن عام 2023.
7. الاهتمام بالتنويع الاقتصادي في مجال النقل والخدمات اللوجستية بمشاركة الاستثمار الأجنبي وضع السعودية في المركز 17 عالمياً عام 2022 في المؤشر اللوجستي الصادر عن البنك الدولي.
8. ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق السعودية 300% خلال خمس سنوات حتى وصلت إلى 347 مليار ريال بنهاية عام 2022.
9. بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 96 مليار ريال عام 2023 بزيادة قدرها 32 مليار عن عام 2022 متجاوزاً بذلك مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار البالغ 83 مليار.
10. تزايد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال السنوات 2023/2016 حيث كان 895.05 مليار ريال عام 2016، وفي عام 2022 كان الرصيد 2141.2 مليار ريال ثم وصل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية 2407.97 مليار ريال عام 2023.

ثانياً: التوصيات - Recommendations:

بناء على ما توصلنا إليه من استنتاجات لهذا البحث توجد عدة توصيات يمكن عرضها كما يلي:

1. ضرورة تطبيق سياسة الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق كقاعدة رئيسية لتنويع الهيكل العام للاقتصاد السعودي، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص واستمرار العمل على دعم الاستثمار الأجنبي.
2. ضرورة الاهتمام بالاستثمار الخاص والأجنبي للاستثمار في البنية الأساسية وفقاً لنظام **عقود Bot** ومشتقاتها في مجالات البنية التحتية، لما لها من آثار إيجابية في جذب الاستثمار الأجنبي.
3. أهمية فاعلية إنشاء المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة باعتبارها عنصر جذب قوي للمستثمر الأجنبي، كما أنها أحد المصادر الهامة في تمويل الإيرادات العامة للدولة وتساهم في تنويع مصادر الدخل القومي في إطار سياسات التنويع الاقتصادي طبقا لرؤية المملكة 2030.
4. الاهتمام بترويج الاستثمارات بالتعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في هذا المجال مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وجهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولي، وإنشاء مكاتب خارجية للترويج، وتقديم الخدمات الاستثمارية ويتطلب ذلك خلق قاعدة بيانات فعلية وشاملة عن فرص الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
5. الاهتمام بتهيئة وتعزيز دور الذكاء الاصطناعي في مجالات الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي حيث يعد من أهم فرص التنويع الاقتصادي في الوقت الراهن.

الهوامش
Endnotes

1. معجم المعاني الجامع، www.almaany.com
2. مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية – دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية، معهد التقدم والسياسات الإنمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين، لبنان، 2007، ص.
3. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات التحويلية لازالت قوة غير محركة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الموقع: http://www.alyaum.com/article/1106261.
4. أحمد عبد الرزاق عبد الرضا: ضرورات التنويع الاقتصادي، رسالة دكتوراه كلية السياسة والاقتصاد، جامعة الكويت، المعهد التقني الكويت.
5. وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000) ،أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص13.
6. مجلة القوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 24، 2016.
7. Keir Eldine, H. (2001), "Economic Diversification, the Case of Egypt 1970-2000", Economic and Social Commission for Western Asia. Expert Meeting on Economic Diversification in the Arab World. Beirut.
8. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركاتها، تداعياتها"، الطبعة الاولي، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 218.
9. رضا عبد السلام" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اوربا مع التطبيق على مصر"، الناشر المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص 97 وما بعدها.
10. خالد هاشم، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد، القاهرة، 2018، ص6.
11. Paterne Ndjambou, diversification économique territoriale : enjeux, determinants, strategies, modalités, conditions et perspectives, these de doctorate présentée à l'université de QUÉBEC à CHICOUTIMI,October,2013.85.
12. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري، العدد 15، المجلد 3، 2010، ص17.
13. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، ص7-8.
14. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007) ، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2006، ص24.
15. Bertheelemy J. and Sodrling, I. (2001), "The role capital accumulation, adjustment and structural change for economic take off empirical evidence for African growth episodes", World development, 29(2), 55-63.
16. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، قياس نجاح التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، نيويورك، الأمم المتحدة 2001، ص 52.
17. Hvidt, M. (2013), "Economic diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends", Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in Gulf States, Number 27.

18. معاوية احمد حسين، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الملتقي السنوي السابع عشر لجميعة الاقتصاد السعودية، الرياض، 2009، ص 2.
19. محمد عبد اللطيف خطاب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والأربعون، بغداد 2016، ص348.
20. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في السعودية – دراسة تحليلية مجلة كلية الحقوق، دمياط – العدد يناير 2020.
21. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2004، ص19.
22. OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.
23. أمينة زكي شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، مصر، 7-9 أبريل، 1994، ص2.
24. معاوية أحمد حسين جامعة ظفار، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد 2، المجلد 28، جدة، 2014م/1435هـ، ص105.
25. عمر مصطفى جبر اسماعيل: (ضمانات الاستثمار في الفقه الاسلامي وتطبيقاتها المعاصرة) ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 29.
26. أمجد سالم يونس القويدر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الاقتصاد السعودي دراسة تحليلية للفترة (1994-2008م)، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، المجلد 18، العدد 52، 2014، ص179.
27. حسن خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، عدد 2004، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص3.
28. ومن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر امتلاك أحد المستثمرين الأجانب حصة 10% من أسهم إحدى المؤسسات في دولة معينة، والتأثير في إدارة هذه المؤسسة، ويمتد الاستثمار الأجنبي ليشتمل أيضاً على الائتمان والاقتراض، وعقود الإدارة، وحقوق الترخيص والامتياز، وعقود تسليم المفتاح، والاندماج بين الشركة في الدولة الأم، والشركة في الدولة المضيفة. للمزيد راجع: سوزان جلال عبد الشافي الكناني، المركز القانوني المالي للمستثمر الأجنبي في ضوء قانون الاستثمار المصري رقم (72) لسنة 2017م، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق جامعة أسيوط، العدد46، ديسمبر 2019، ص587.
29. Seyed Komail and Amir Hortamani, The Impact of Trade Integration on FDI Flows: Evidence from Eu and Asian +3, University of Isfahan, Available at: http://www.univ-lehavre-fr/actu/itlege/pdf.
30. Kevin Honglin Zhang, how does affect a host country's export performance? The case of china, Department of Economics, Illinois state University 2002, PP.2: 4, available at: http://www.saculty.washington.edu/karyiu/confer/ xian05/ pdf.
31. نزيه عبد المقصود مبروك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الاولي، دار الفكر الجامعي، 2008، ص21.
32. Raghar Nurkse, Problems of capital formation in underdeveloped countries, Oxford University, New York, 1996, pp. 15-20.

33. انظر: د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، 1996، ص70 ؛ وكذلك د. صلاح زين الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر كلية الحقوق، جامعة المنصورة السنوي السادس، القاهرة، 2002، ص31.
34. (6) وإن كان هناك رأياً آخر في الفقه يرى الجانب السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المستضيف لتلك الاستثمارات للمزيد راجع:
35. Pinto, Pablo M. and Zhu, Boliang, Fortune or Evil? The Effect of Inward Foreign Direct Investment on Corruption, International Studies Quarterly, Vol. 60, 2016, P. 693
36. إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي (النص الكامل) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص166.
37. Brownlie, Principles of Public International Law (Oxford: Oxford University Press, 2003), P. 508.
38. M. Somarajah, The International law on Foreign Investment, third edition, Cambridge University Press, 2010, P. 409.
39. قامت وزارة الاستثمار بعمل استطلاع لمشروع قانون الاستثمار على منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية، لأخذ آراء الباحثين والجهات الحكومية والقطاع الخاص، اعتباراً من اليوم 1443/9/4هـ وتم عمل الاستطلاع مرة أخرى اعتباراً من 2022/4/5 وحتى 2022/5/5 وموقعه الإلكتروني: https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/Trade/Misa/1234/Pages/default.aspx بهدف تطوير قانون الاستثمار الأجنبي الحالي، وتحسين البيئة التنظيمية للاستثمار في المملكة وتعزيز تنافسيتها، ومواكبة المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاستثمارية العالمية إضافة إلى تبني أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بقوانين الاستثمار.
40. ([4]) سعيد صبيح يس محمد "دور قانون الاستثمار وإسهامه في تحسين مناخ الاستثمار والتنمية في مصر"ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الخامس للقانونيين المصريين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع المنعقد تحت عنوان "دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" خلال الفترة من (4 – 6) نوفمبر - 2018 ، ص7.
41. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي، نظام الاستثمار الأجنبي law.boe.gov.sa.
42. عبد الرحمن بن عبد العزيز القاسم، الحماية القانونية للمال الأجنبي الخاص المستثمر في المملكة العربية السعودية، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، نوفمبر 1997، ص293.
43. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر 2017، ص41.
44. حوافز تعزز تجربة السعودية في جذب الاستثمارات، 2023، www.aljazeera.net
45. المنصة الوطنية للاستثمار، جريدة أرقام 2024/2/1 م https://www.argaam.com
46. رؤية المملكة العربية السعودية 2030، المنصة الوطنية الموحدة، www.my.gov.sa
47. شيماء سعيد دخيل العربي، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تنفيذ مشروعات الخدمات العامة خلال الفترة (2000-2012)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعه القاهرة، 2016، ص 44.
48. التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2023، ص 12، 16 www.vision.2030.gov.sa
49. التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام أعوام مختلفة، 2021، 2022، 2023 www.vision.2030.gov.sa

50. وزارة الاستثمار السعودية، misa.gov.sa
51. https://www.argaam.com جريدة أرقام 2024/2/1
52. أنظر، المنصة الوطنية للاستثمار، www.my.gov.sa
53. منصة الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة "MAGNIT" www.my.gov.sa
54. انظر https://ar.wikipedia.org ، http://sapq.org
55. مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية، معهد الأمير سعود الفيصل، الرياض، 2023، العدد 100، ص 38
56. وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، مارس 2023 ص 11، mep.gov.sa
57. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء www.stats.gov.sa
58. تقرير الاستثمار العالمي: "نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار"، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2022، ص 10.
59. أنظر في ذلك، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، الهيئة العامة للإحصاء، سنوات مختلفة
60. https://maaal.com/archives/202410/ 2024/10/23
61. الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر 2023، stats.gov.sa
62. أنظر، وزارة الاستثمار السعودية، misa.gov.sa
63. الهيئة العامة للإحصاء، مرجع سابق، سنوات مختلفة، stats.gov.sa
64. أنظر وزارة الاستثمار السعودية، مرجع سابق، سنوات مختلفة، misa.gov.sa
65. جريدة أرقام، 2024/4/18، https://www.argaam.com
66. أنظر البنك المركزي السعودي، www.sama.gov.sa

المصادر
References

First: Dictionaries:

I. Al-Maany Comprehensive Dictionary, www.almaany.com

Second: Books:

I. Shehata, Ibrahim, 2001, My Testament to My Country (Full Text), Cairo, Egyptian General Book Organization.

II. Abdel Salam, Reda, 2007, Determinants of Foreign Direct Investment in the Era of Globalization: A Comparative Study of the Experiences of Eastern and Southeastern Europe with Application to Egypt, Mansoura, Modern Library.

III. Abdel Hamid, Abdel Muttalib, 1st Edition, 2006, Economic Globalization: Requirements, Companies, and Implications, Alexandria, University Publishing House.

IV. Ismail, Omar Mustafa Jabr, 1st Edition, 2010, Investment Guarantees in Islamic Jurisprudence and Their Contemporary Applications, Jordan, Dar Al-Nafaes for Publishing and Distribution.

V. Shalaby, Magda Ahmed, 2012, Public Finance – Welfare Economics and the Role of the State in Achieving Resource Allocation Efficiency, Habib Printing House.

Third: Academic Theses:

I. Abdel Reda, Ahmed Abdel Razzaq, 2011, The Necessities of Economic Diversification, Kuwait, PhD Dissertation, Faculty of Politics and Economics, Kuwait University, Kuwait Technical Institute.

II. Saadi, Hind, 2017, The Impact of Foreign Direct Investments on Economic Growth in Arab Countries, M'sila, Algeria, PhD Thesis in Commercial Sciences, Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences, Mohamed Boudiaf University.

III. Al-Arabi, Shaimaa Saeed Dakhil, 2016, Foreign Direct Investments in Implementing Public Service Projects (2000-2012), Cairo, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

Fourth: Research Papers:

I. Al-Qweder, Amjad Salem Younis & Lataifah, Amjad Salem Qweder, 2014, Foreign Direct Investments and Their Impact on the Saudi Economy: An

Analytical Study for the Period (1994-2008), Cairo, Saleh Abdullah Kamel Center for Islamic Economics, Al-Azhar University, Vol. 18, Issue 52.

II. Shabana, Amina Zaki, April 7-9, 1994, The Role of Foreign Direct Investment in Financing Economic Development in Egypt Under Market Mechanisms, Cairo, Egypt, The 18th Annual Scientific Conference of Egyptian Economists, Financing Development Under Market Economies.

III. Economic and Social Commission for Western Asia, 2001, Measuring the Success of Economic Diversification in the GCC Countries, New York, United Nations.

IV. Khidr, Hassan, 2004, Foreign Direct Investment: Definitions and Issues, Development Bridge Series, Kuwait, Issue 2004, Year 3, Arab Planning Institute.

V. Hashem, Khalid, 2018, Economic Diversification and Balanced Development in Saudi Arabia: Opportunities and Challenges, Cairo, Faculty of Economics Journal.

VI. Mohamed, Zidan, 2004, Foreign Direct Investment in Transition Economies – An Analytical View of Gains and Risks, North Africa Economics Journal, Issue 1.

VII. Abdel Salam, Fadia Mohamed, 2011, (Development Experiences in South Korea, Malaysia, and China: Strategies, Policies, and Lessons Learned).

VIII. Al-Shammari, Mayeh Shbeeb, 2010, Diagnosing Dutch Disease and the Foundations of Reforming the Rentier Economy in Iraq, Al-Ghary Journal, Issue 15, Vol. 3.

IX. Al-Beltagy, Mohamed Jaber Abdel Hamid, January 2020, The Role of Foreign Direct Investment in Achieving Sustainable Development in Saudi Arabia, Damietta, A Analytical Study, Faculty of Law Journal, Issue 41.

X. Khattab, Mohamed Abdel Latif, 2016, The Impact of Foreign Direct Investment on Domestic Investment in Saudi Arabia, Baghdad, Baghdad College of Economic Sciences University Journal, Issue 49.

XI. Hussein, Moawiya Ahmed, 2014/1435H, Foreign Direct Investment and Its Impact on Growth and Economic Integration in the Gulf Cooperation Council Countries, Jeddah, King Abdulaziz University Journal: Economics and Administration, Vol. 28, Issue 2.

XII. Al-Hafiz, Mahdi, 2007, Encouraging Investment and Enhancing the Role of the Private Sector in Iraq, Paper Presented at the Scientific Symposium – The Role of Foreign Investment in Arab Economies, Lebanon, Institute for Progress and Development Policies & Iraqi Businessmen Union.
XIII. Diplomatic Journal, 2023, Ministry of Foreign Affairs, Riyadh, Prince Saud Al-Faisal Institute, Issue 100.
XIV. Mabrouk, Nazih Abdel Maqsoud, 2008, The Economic Effects of Foreign Investments, 1st Edition, University Thought House.

Fifth: Regulations, Reports, and Conferences:

I. World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies, 2022, UN Conference on Trade and Development (UNCTAD), United Nations, New York and Geneva.
II. Mohamed, Saeed Sobeih Yass, 2018, The Role of Investment Law in Improving the Investment Climate and Development in Egypt, Research Paper Presented to the 5th Conference of Egyptian Legal Experts, Egyptian Society for Political Economy, Statistics, and Legislation, "The Role of Legislation in Achieving Sustainable Development Goals", November 4-6.
III. Al-Qasim, Abdul Rahman bin Abdul Aziz, November 1997, Legal Protection for Private Foreign Capital Invested in Saudi Arabia, Riyadh, Symposium on Private Foreign Investment in Saudi Arabia: Incentives and Obstacles, Institute of Diplomatic Studies, Ministry of Foreign Affairs.
IV. Hussein, Moawiya Ahmed, 2009, Foreign Direct Investment and Its Impact on Growth and Economic Integration in the GCC Countries, Riyadh, 17th Annual Meeting of the Saudi Economic Association.
V. Council of Ministers, July 2004, Information and Decision Support Center: "Proposed Policies to Attract Foreign Direct Investment to Egypt".
VI. Khateeb, Mamdouh Awad, 2014, Diversification and Growth in the Saudi Economy, Riyadh, First Conference of Business Schools in the GCC.
VII. Hashad, Nabil, 1996, GATT and the World Trade Organization, Cairo, p. 70 and beyond; also, Zein El-Din, Salah, 2002, The Impact of Globalization on Foreign Direct Investment, Cairo, 6th Annual Conference of the Faculty of Law, Mansoura University.

VIII. Ministry of Planning, 2000, Economic and Social Developments in the United Arab Emirates (1995-2000), Abu Dhabi, UAE.

Sixth: Websites and Online Newspapers:

I. Incentives Strengthen Saudi Arabia's Experience in Attracting Investments, 2023, www.aljazeera.net.
II. Expert Committee of the Saudi Council of Ministers, Foreign Investment Law, law.boe.gov.sa.
III. Maal Saudi Newspaper, 23/10/2023, https://maaal.com/archives/202410/.
IV. General Authority for Statistics, Foreign Direct Investment Statistics 2023, stats.gov.sa.
V. Saudi Ministry of Investment, misa.gov.sa.
VI. Saudi Central Bank, www.sama.gov.sa.
VII. Nuzad Abdel Rahman Al-Heeti, Manufacturing Industries Still Lack Driving Force, available at http://www.alyaum.com/article/1106261.
VIII. https://ar.wikipedia.org, http://sapq.org.

Seventh: Foreign references:

I. Bertheelemy J. and Sodrling, I. (2001), "The role capital accumulation, adjustment and structural change for economic take off empirical evidence for African growth episodes", World development, 29(2), 55-63.
II. Brownlie, Principles of Public International Law (Oxford: Oxford University Press, 2003), P. 508.
III. Hvidt, M. (2013), "Economic diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends", Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in Gulf States, Number 27.
IV. Keir Eldine, H. (2001), "Economic Diversification, the Case of Egypt 1970-2000". Economic and Social Commission for Western Asia. Expert Meeting on Economic Diversification in the Arab World, Beirut.
V. Kevin Honglin Zhang, How does a host country's export performance affect? The case of china, Department of Economics, Illinois state University 2002, PP.2: 4, available at: http://www.saculty.washington.edu/karyiu/confer/ xian05/ pdf.
VI. M. Somarajah, The International law on Foreign Investment, third edition, Cambridge University Press, 2010, P. 409.
VII. Martin Hvidt, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, Research Paper, Kuwait Programme on Development, governance and Globalization in the gulf States, 2013, P.15.

VIII. OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.
IX. Paterne Ndjambou, diversification économique territoriale : enjeux, determinants, strategies, modalités, conditions et perspectives, these de doctorate présentée à l'université de QUÉBEC à CHICOUTIMI,October,2013.
X. Pinto, Pablo M. and Zhu, Boliang, Fortune or Evil? The Effect of Inward Foreign Direct Investment on Corruption, International Studies Quarterly, Vol. 60, 2016, P. 693.
XI. Raghar Nurkse, Problems of capital formation in underdeveloped countries, Oxford University, New York, 1996, pp. 15-20.
XII. Seyed Komail and Amir Hortamani, The Impact of Trade Integration on FDI Flows: Evidence from Eu and Asian +3, University of Isfahan, Available at: http://www.univ-lehavre-fr/actu/itlege/pdf.
XIII. United Nations, Africa's the technology gap, case studies on Kenya, Ghana, Uganda and Tanzania, July 2003, P. 15.